

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

إعداد: د. رامي يوسف عبّيد



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

رقم
134
2019

أمانة
مجلس محافظتي المصارف والمصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول
العربية

إعداد
د. رامي يوسف عبيد

صندوق النقد العربي

2020

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

أولاً: مقدمة.....	5
ثانياً: الدراسات السابقة بخصوص محددات صافي هامش الفائدة.....	6
ثالثاً: تطور هامش سعر الفائدة لدى الدول العربية خلال الفترة (2014-2018).....	9
رابعاً: تجارب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فيما يخص صافي هامش الفائدة	13
خامساً: الخلاصة والتوصيات.....	26

أولاً: مقدمة:

يعتبر صافي هامش الفائدة من أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، وذلك من حيث دورها الوسيط المتمثل بإدارة المدخرات وتخصيص القروض. يمكن أن يكون ارتفاع هامش سعر الفائدة مثبطاً للاستثمار وبالتالي قد ينجم عنه تباطؤ في النمو الاقتصادي. لذا يبرز الاهتمام في العديد من الدول بتحليل هيكل ومكونات هامش سعر الفائدة وآثارها على القطاع المصرفي. في هذا السياق، اختلفت الدراسات بخصوص تحديد مستوى هامش سعر الفائدة الأمثل، إلا أن بعض الدراسات أظهرت أن هامش سعر الفائدة المرتفع المتمثل بانخفاض أسعار الفائدة على ودائع العملاء وارتفاع سعر الفائدة على القروض الممنوحة سيؤدي إلى تراجع المدخرات وزيادة تكلفة الإقراض على المقترضين المحتملين مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (Brock et al., 2000). لكن في الوقت نفسه فإن هامش سعر الفائدة المنخفض جداً لا يمكن اعتباره في بعض الأحيان مؤشراً إيجابياً خاصة في الأنظمة المتحررة (والتي تترك فيها السلطات الرقابية للبنوك حرية تحديد وتغيير أسعار الفائدة دون تقييد) مع وجود أنظمة رقابية غير كافية، حيث أن الآليات التي تضمن تدخل البنك المركزي في البنك الذي يعاني من مشاكل مالية ستكون شبه غائبة، بمعنى أنه إذا سُمح للبنك الضعيف مواصلة عمليات التشغيل لديه فإن هناك احتمال أن يتبنى ذلك البنك استراتيجيات تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة للحصول على حصة إضافية في السوق (Hamadi and Awdeh, 2012).

لكن وعلى الرغم مما تم ذكره من حيث ارتباط هامش سعر الفائدة المرتفع بانخفاض كفاءة النظام المصرفي، إلا أن هامش صافي الفائدة المرتفع قد يسهم بتعزيز متانة النظام المصرفي، وذلك عندما يتم توجيه الأرباح المتحققة من

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

الهوامش العالية إلى تعزيز القواعد الرأس مالية للبنوك (Saunders et al., 2000).

أما عن محددات هامش سعر الفائدة فقد قام العديد من الباحثين بمحاولة قياس تلك المحددات بمختلف الدول؛ وقد اتسمت دراسات هؤلاء الباحثين بأنها حاولت تحديد العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة من خلال دراسة تأثير: متغيرات تخص البنك نفسه، متغيرات تخص الصناعة المصرفية، وأخيراً متغيرات تخص الاقتصاد الكلي (Hichem et al., 2008), (Obeid and Edeinat, 2017) (Raharjio et al., 2014)، وسيتم في هذه الدراسة محاولة تحديد العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية.

ثانياً: الدراسات السابقة بخصوص محددات صافي هامش الفائدة

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت محددات صافي هامش الفائدة، فقد تناولت دراسة (Hichem et al., 2008) محددات ربحية البنوك التجارية التونسية للفترة 1996-2003، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين كل من المصاريف التشغيلية والحجم من جهة وصافي هامش الفائدة من جهة أخرى، كذلك توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة، كذلك بينت الدراسة عدم وجود أي أثر للعوامل الاقتصادية الكلية على صافي هامش الفائدة. أما دراسة (Fungacova and Poghosyan, 2008) فقد حلت محددات هامش صافي الفائدة لدى البنوك في روسيا باستخدام بيانات تغطي الفترة 1999-2007، وقد توصل الباحثان إلى وجود دلائل تشير إلى أن مسألة ملكية البنك مهمة كمحدد لصافي هامش الفائدة، فعلى سبيل المثال فإن أثر كل من عدم الرغبة في المخاطرة،

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدي القطاع المصرفي في الدول العربية

مخاطر الائتمان وحجم العمليات يختلف اعتماداً على ملكية البنك فيما إذا كان المالك هو: الدولة، القطاع الخاص المحلي أم القطاع الخاص الأجنبي، كما توصلت الدراسة إلى أن المصاريف التشغيلية كان لها تأثير موجب ذو دلالة إحصائية معنوية، والسيولة لها تأثير سالب ذو دلالة إحصائية معنوية على صافي هامش الفائدة، وذلك للمجموعات البنكية الثلاث، فيما لم يتبين وجود أهمية أو أثر لمؤشر الحصة السوقية على صافي هامش الفائدة.

وقد تضمنت دراسة (Hamadi and Awdeh, 2012) تحليلاً لمحددات هامش سعر الفائدة لدى البنوك التجارية في لبنان باستخدام: متغيرات تخص البنك نفسه، متغيرات تقيس أثر الصناعة المصرفية، متغيرات تقيس أثر السياسة النقدية وأخيراً متغيرات على المستوى الاقتصادي الكلي للفترة 1996-2009، حيث قام الباحثان ببناء سبعة نماذج لكل من البنوك المحلية والبنوك الأجنبية كل على حده، وأظهرت النتائج أن هامش سعر الفائدة لدى البنوك المحلية يختلف عن البنوك الأجنبية، فمن جهة فإن كل من: حجم البنك، والسيولة، والكفاءة، ورأس المال (الرافعة المالية) ومخاطر الائتمان كان لها أثر سالب على هامش سعر الفائدة، وكذلك الحال بالنسبة للتركز، الدولة والنمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى فإن كل من: معدل نمو الودائع، والإقراض، والتضخم، وسعر إعادة الخصم، والمدخرات الوطنية، والاستثمارات، وسعر فائدة إقراض ما بين البنوك جميعها كانت ذات أثر موجب على هامش سعر الفائدة، أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فإن كل من حجمها وسيولتها، ورأس مالها ومخاطر الائتمان لديها لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية، علماً أن بقية المتغيرات الأخرى لم يكن لها أي دلالة إحصائية باستثناء وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة المصاريف إلى الدخل (Cost Income Ratio) وأثر موجب ذو دلالة إحصائية للمدخرات الوطنية على صافي هامش الفائدة.

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدي القطاع المصرفي في الدول العربية

في دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2012 بخصوص تحليل مكونات الهامش للوصول إلى هامش سعر الفائدة الأمثل (Poghosyan, 2012)، بينت الدراسة أن هامش سعر الفائدة الأمثل من الممكن إحتسابه من خلال تغطية كل من: كلفة الإحتياطي النقدي الإلزامي، المصاريف التشغيلية، كلفة مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية، الربحية وأخيراً الدخل من غير الفوائد، وبحيث يتم إحتساب الهامش وفقاً للمعادلة التالية:-

هامش سعر الفائدة = كلفة الإحتياطي النقدي الإلزامي + كلفة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية + المصاريف التشغيلية + الربحية - الدخل من غير الفوائد

أما دراسة (Raharjo et al., 2014) فقد تضمنت تحليلاً لمحددات صافي هامش الفائدة لدى البنوك التجارية في اندونيسيا من خلال دراسة عوامل داخلية (عوامل تخص البنك نفسه) وعوامل خارجية، فيما يخص العوامل الداخلية فقد تم تمثلت بالمتغيرات التالية: موجودات البنك، الربحية، الكفاءة، كفاية رأس المال، السيولة والمخاطرة. أما العوامل الخارجية فقد تمثلت بما يلي: قوة السوق (تنافسية السوق)، التضخم وأسعار الفائدة، وقد استخدمت الدراسة نموذج الأثر الثابت "Fixed Effects"، علماً أن الدراسة شملت البنوك التجارية الاندونيسية للفترة 2008-2012، وقد توصلت الدراسة إلى أن صافي هامش الفائدة في البنوك الاندونيسية يتأثر بالمتغيرات الداخلية على مستويات مختلفة من الأهمية الإحصائية، أما العوامل الخارجية فقد كان التضخم هو المؤثر الوحيد على صافي هامش الفائدة وبدلالة إحصائية عند 5 في المائة.

أخيراً، هدفت دراسة (Obeid&Edeinat, 2017) إلى قياس تأثير العوامل سواء الداخلية أو الخارجية على صافي هامش الفائدة في البنوك التجارية العاملة في

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

المملكة الأردنية الهاشمية بالاعتماد على البيانات السنوية لتسعة عشر بنكاً تجارياً للفترة (2005-2015). حيث تم بناء نموذج قياسي وتحليله وفق الصيغة الزمنية المقطعية (Panel Data) وباستخدام تحليل الانحدار Panel EGLS (Cross-section SUR). بينت النتائج أن عوامل الصناعة المصرفية قد أثرت بشكل أكبر على صافي هامش الفائدة مقارنةً بالعوامل الأخرى، وكذلك أثرت بعض المتغيرات التي تخص البنك نفسه على صافي هامش الفائدة، في حين كانت نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي هي المؤثر الوحيد من بين أدوات السياسة النقدية على صافي هامش الفائدة، وأخيراً لم يكن هناك أي أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للمتغيرات الاقتصادية على صافي هامش الفائدة.

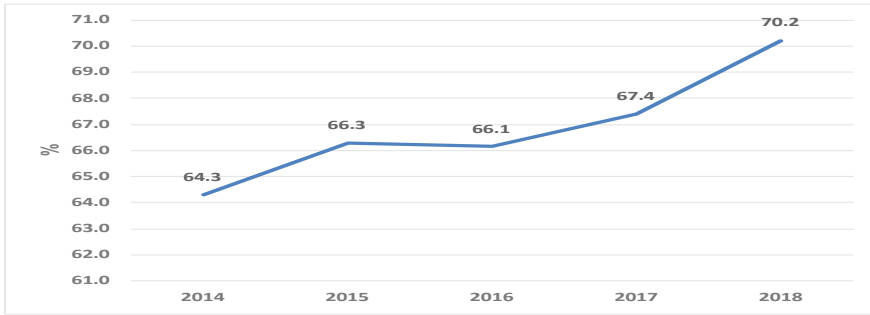
ثالثاً: تطور هامش سعر الفائدة لدى الدول العربية خلال الفترة (2014-2018):

كما سبق أن تم ذكره، يُعتبر صافي هامش الفائدة من أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال اعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية المتمثلة بدورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين. وقد واصلت نسبة هامش صافي الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي ارتفاعها للعام الثالث على التوالي، الأمر الذي يُشير إلى ازدياد اعتماد البنوك على أعمالها الرئيسية، فقد بلغت النسبة 70.2 في المائة في نهاية عام 2018 مقابل 67.4 في المائة في نهاية عام 2017، أما على الصعيد الإفرادى، فقد كانت أعلى نسبة لدى كل من البنوك الأردنية والبنوك القطرية، إذ بلغت النسبة في نهاية عام 2018 لديهما 78.5 في المائة، و77.0 في المائة على التوالي، في حين كانت النسبة الأقل لدى كل من البنوك

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

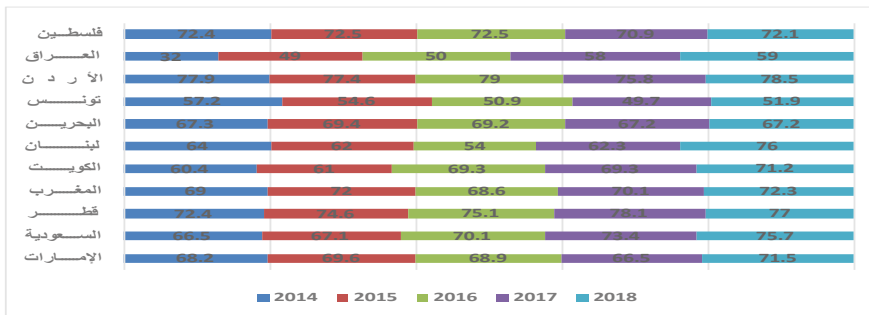
التونسية والبنوك العراقية، إذ بلغت النسبة لديهما حوالي 51.9 في المائة و 59.0 في المائة على التوالي (شكل 1 وشكل 2)¹.

شكل (1): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2018-2014)



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2019.

شكل (2): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2018-2014)



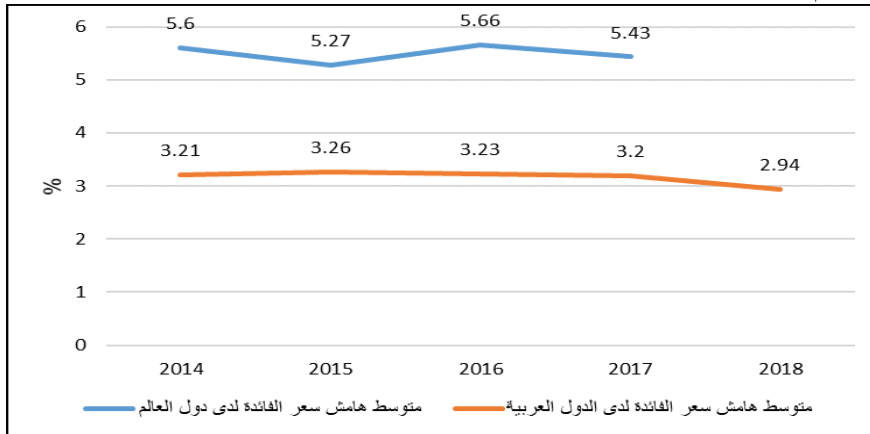
المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2019.

¹ تختلف طريقة احتساب صافي هامش الفائدة في الدول العربية حسب ما سيتم توضيحه في البند (رابعاً).

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

فيما يخص تطور هامش سعر الفائدة لدى القطاع المصرفي العربي، فقد واصل متوسط هامش سعر الفائدة لدى القطاع المصرفي التقليدي في الدول العربية تراجعاً للعام الخامس على التوالي، الأمر الذي قد يعكس عدم وجود مغالاة لدى القطاع المصرفي العربي في توسيع الهامش وتحميل الكلف فيه، إذ بلغ المتوسط 2.94 في المائة في عام 2018، في حين بلغ المتوسط 3.21 في المائة في عام 2014، علماً أن متوسط هامش الفائدة لا زال أقل بفارق جيد عن متوسط هامش سعر الفائدة لدى دول العالم، حيث بلغ متوسط الهامش لدى دول العالم في عام 2017 5.43 في المائة مقابل 5.60 في المائة في عام 2014 (شكل رقم 3). على الصعيد الإفرادي بلغ أعلى متوسط هامش سعر فائدة لدى الأردن، إذ بلغ في عام 2018 حوالي 3.96 في المائة في نهاية عام 2018، إلا أن هذا الهامش أقل من المتوسط العالمي بفارق جيد، كما أن هامش سعر الفائدة في الأردن حافظ في عام 2018 سجل أكبر معدل انخفاض خلال الفترة (2014-2018)، في حين سجلت البحرين أقل معدل هامش سعر فائدة، إذ بلغ 1.89 في المائة في عام 2018 (شكل رقم 5).

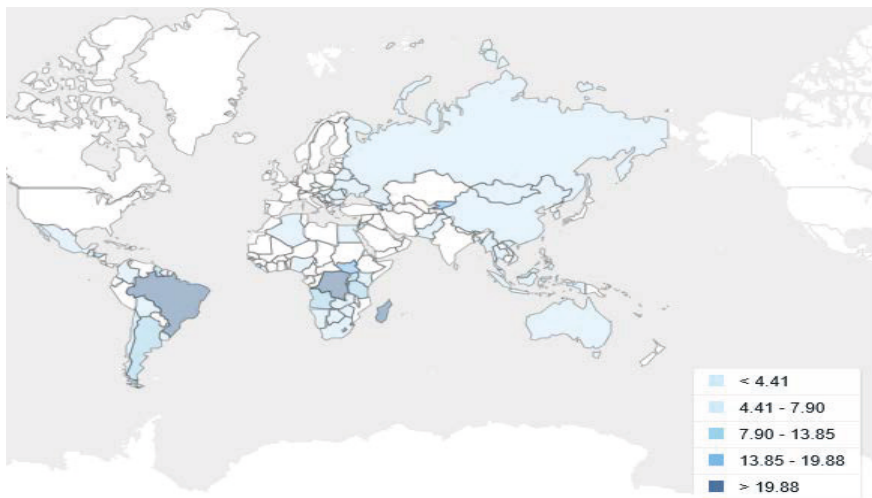
شكل (3): متوسط هامش سعر الفائدة لدى القطاع المصرفي التقليدي في الدول العربية بشكل مقارن مع دول العالم.



المصدر: بالنسبة للدول العربية، صندوق النقد العربي، استبيان محددات صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي العربي، 2019. أما بالنسبة لدول العالم: قاعدة بيانات البنك الدولي.

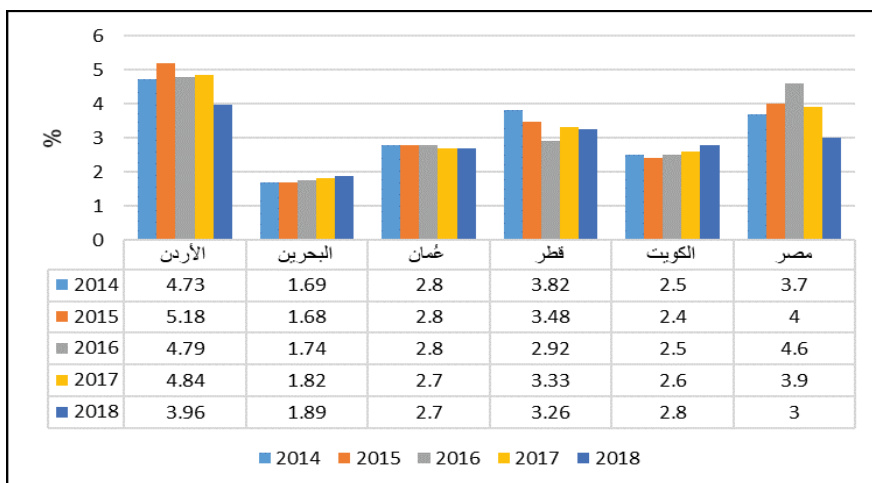
العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

شكل (4): متوسط هامش سعر الفائدة لدى القطاع المصرفي التقليدي في دول العالم لعام 2018



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

شكل (5): متوسط هامش سعر الفائدة لدى القطاع المصرفي التقليدي في الدول العربية خلال الفترة (2014-2018)



المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان محددات صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي العربي، 2019.

رابعاً: تجارب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فيما يخص صافي
هامش الفائدة:

سيتم فيما يلي استعراض تجارب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
للوقوف فيما يخص صافي هامش الفائدة، بناءً على استبيان تم توزيعه بالخصوص
على المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

أ. طرق احتساب صافي هامش الفائدة لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد
العربية:

تباينت طرق احتساب صافي هامش الفائدة لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد
العربية، فيما يخص البنك المركزي الأردني يتم احتساب هامش سعر الفائدة البسيط
بالفرق بين المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف والوسط المرجح
لأسعار الفائدة على الودائع لأجل. كما يتم احتساب هامش الفائدة الحقيقي باستخدام
المعادلة التالية (الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة) / متوسط الأصول المدرة للفوائد.
منوهين إلى أنه يتم احتساب هامش الفائدة الحقيقي للبنوك الإسلامية والتقليدية بنفس
الطريقة حيث يتم مقابلة البنود المتعلقة بالعائد أو الربح للبنوك الإسلامية بما يماثلها
من الفوائد المدينة أو الدائنة للبنوك التقليدية ومن ثم يتم احتساب النسبة لكافة البنوك
بشكل إجمالي دون فصل البنوك الإسلامية عن التقليدية، أما عند احتساب هامش
سعر الفائدة البسيط فيتم استثناء البنوك الإسلامية من احتساب النسبة.

فيما يخص مصرف البحرين المركزي، لا توجد طريقة محددة لاحتساب صافي
هامش الفائدة، والأمر متروك لكل مصرف لتطبيق الطريقة المناسبة له. أما رقابياً
فيقوم المصرف باحتساب تلك النسبة حسب الاتي: هامش سعر الفائدة (أو العائد) /
معدل الأصول الربحية.

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

أما مؤسسة النقد العربي السعودي، فتقوم بجمع هذه المعلومات من خلال العائد ربع السنوي على متوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع والتعرضات.

بالنسبة للبنك المركزي العراقي، يتم احتساب صافي هامش الفائدة من خلال قسمة ناتج طرح (إيراد الفائدة/العائد-مصرف الفائدة/العائد) على إجمالي الموجودات داخل الميزانية، علماً بأن طريقة الحساب صافي الهامش هو لأغراض البنك الرقابية والأمر متروك لكل مصرف لتطبيق الطريقة المناسبة له. في حين أن البنك المركزي العُماني، أشار إلى أنه يتم احتساب صافي هامش الفائدة من خلال المعادلة التالية: صافي هامش الفائدة لدى البنوك التقليدية = صافي إيرادات الفوائد (محسوبة بشكل سنوي) / متوسط مجموع الأصول ذات الإيرادات.

فيما يخص سلطة النقد الفلسطينية، يتم احتساب متوسط أسعار الفوائد (العوائد) على التسهيلات (التمويلات) والودائع من خلال اخذ التسهيلات (التمويلات) والودائع التي تم منحها أو استقبالها خلال شهر معين واخذ وزن ترجيحي لكل واحدة من المجموع الكلي، ثم يضرب الوزن الترجيحي بالسعر المحدد على كل تسهيل/تمويل ووديعة.

في هذا السياق، أشار مصرف قطر المركزي، أنه لا توجد طريقة محددة لاحتساب صافي هامش الفائدة، حيث أن أسعار الفائدة سواء على الودائع أو الائتمان تحدد بالعرض والطلب.

أما بنك الكويت المركزي، فيتم احتساب صافي هامش الفائدة من خلال إيجاد نسبة صافي الإيرادات من الفوائد إلى متوسط الأصول المدرة للفوائد، وتتمثل هذه الأصول في: الودائع لأجل لدى البنك المركزي، والودائع لدى البنوك والمؤسسات

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدي القطاع المصرفي في الدول العربية

المالية الأخرى، والاستثمارات في السندات الحكومية والاستثمارات في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، وصافي القروض.

بالنسبة للبنك المركزي المصري، فقد أشار إلى أن صافي هامش الفائدة = صافي الدخل من العائد / متوسط الأصول المدرة للعائد.

في هذا الإطار، أشار بنك المغرب، إلى أن بند هامش الفائدة المدرج ضمن البيانات الموجزة التي تنشرها البنوك التقليدية، يساوي الرصيد الذي يتم الحصول عليه عن طريق حساب الفرق بين:

- مبلغ الفوائد والإيرادات المماثلة التي تلقاها البنك والتي تخص المعاملات مع مؤسسات الائتمان، المعاملات مع العملاء والسندات المحتفظ بها.

- مبلغ الفوائد والمصروفات المماثلة التي دفعها البنك والتي تخص المعاملات مع مؤسسات الائتمان، المعاملات مع العملاء والسندات المصدرة من طرف البنك.

أما بند هامش التمويلات التشاركية المدرج ضمن البيانات الموجزة التي تنشرها البنوك التشاركية، فيساوي الرصيد الذي يتم الحصول عليه عن طريق حساب الفرق بين:

- إيرادات التمويلات التشاركية.

- مصروفات التمويلات التشاركية.

تتكون إيرادات التمويلات التشاركية من الإيرادات الناتجة عن تمويلات المرابحة والسلم وتمويلات أخرى سواء كانت ممنوحة لعملاء أو لأبنائك. يخضع من هذه الإيرادات المصروفات والخسائر الناتجة عن نفس التمويلات.

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

ب. محددات صافي هامش الفائدة بناءً على دراسات قامت بها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

قام البنك المركزي الأردني بإعداد دراسة حول محددات صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الأردن باستخدام نموذج قياسي، حيث تم استخدام المتغيرات التالية في النموذج:

- متغيرات تخص البنك نفسه: وهي المتغيرات التي تعكس خصائص كل بنك مثل حجم الموجودات، نسبة إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات.
 - متغيرات تخص الصناعة المصرفية: وهي المتغيرات التي تعكس خصائص السوق الذي تعمل به البنوك مثل مستوى المنافسة، سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك.
 - متغيرات تخص الاقتصاد الكلي: وهي المتغيرات التي تعكس مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي من الممكن أن يكون لها أثر على هامش سعر الفائدة مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي)، معدل التضخم.
- في هذا الإطار، بينت الدراسة التي تمت خلال العام 2014 حول هامش سعر الفائدة أهم مكونات هامش سعر الفائدة والعوامل المؤثر فيه والأسباب الرئيسية لارتفاع هامش الفائدة (تم نشر الدراسة في تقرير الاستقرار المالي الأردني لعام 2014)، وفيما يلي النتائج المتعلقة بأثر المتغيرات على هامش سعر الفائدة: -
- المتغيرات التي تخص البنك نفسه: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات إلى إجمالي الموجودات وهامش سعر الفائدة، مما يعني بأن توسع

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

- البنك في التسهيلات يؤدي إلى ارتفاع هامش سعر الفائدة، وهناك علاقة طردية لكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين الموجودات وهامش سعر الفائدة.
- المتغيرات التي تخص الصناعة المصرفية: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي موجودات أكبر 5 بنوك إلى إجمالي موجودات كافة البنوك وهامش سعر الفائدة، هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك وهامش سعر الفائدة.
 - المتغيرات التي تخص الاقتصاد الكلي: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهامش سعر الفائدة.

بالنسبة للبنك المركزي العُماني فقد أشار إلى أنه يتم تقييم محددات صافي هامش الفائدة من خلال مؤشرات السلامة المالية، أما سلطة النقد الفلسطينية، فقد أشارت إلى أنها قامت بدراسة محددات صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في فلسطين، وقد بينت نتائج الدراسة وجود ارتفاع الهامش بين سعر الإقراض والإيداع في فلسطين بالعملة المتداولة الثلاث مقارنة الهامش في البلدان المصدرة لهذه العملة. وكذلك وجود تباين في حجم هذا الهامش لدى المصارف العاملة في فلسطين.

فيما يخص البنك المركزي المصري، فقد سبق وأن قام بإعداد دراسة لمحددات صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في مصر، وذلك باستخدام المتغيرات التالية:

- عائد القروض والإيرادات المشابهة.
- تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة.
- محفظة القروض.
- الاستثمارات في اذون الخزانة والسندات الحكومية.
- الأرصدة لدى البنوك.

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

وقد بينت نتائج الدراسة أن انخفاض صافي هامش العائد في نهاية السنة المالية 2018 من 3.9 في المائة في نهاية السنة المالية 2017 إلى 3 في المائة في نهاية السنة المالية 2018، سببه زيادة تكلفة الودائع لدى البنوك.

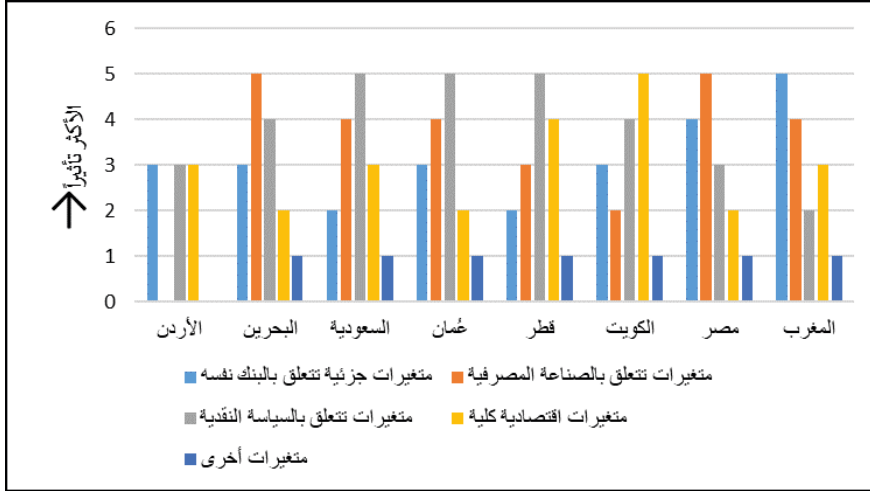
أما بنك المغرب، فقد أشار إلى أنه لم يسبق وأن قام بإعداد دراسة حول محددات صافي هامش الفائدة إلى أنه تجدر الإشارة إلى أنه من أجل الإشراف على تسعير المنتجات التشاركية، أجرت مديرية الرقابة البنكية في 2019 مسح بشأن تقييم أساس معدلات الهامش المطبقة من قبل البنوك التشاركية في إطار عقود المراجعة.

ج. المتغيرات المؤثرة في هامش سعر الفائدة في القطاع المصرفي في الدول العربية من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

فيما يخص المتغيرات المؤثرة في هامش سعر الفائدة، فقد جاءت متغيرات السياسة النقدية بالمرتبة الأولى، حيث أشارت ثلاث دول عربية أم متغيرات السياسة النقدية (مثل سعر اتفاقيات إعادة الشراء ونسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي... الخ) هي الأكثر تأثيراً في هامش سعر الفائدة، تليها المتغيرات المتعلقة بالصناعة المصرفية (مثل التركيز حسب مؤشر هرفندال، وإجمالي موجودات أكبر خمسة بنوك، وسعر فائدة إقراض ما بين البنوك، ... الخ)، حيث أشارت دولتين عربيتين إلى أن هذه المتغيرات هي الأكثر تأثيراً في هامش سعر الفائدة، في حين أن هنالك دولة عربية واحدة أشارت إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) هي الأكثر تأثيراً، ودولة عربية أخرى بينت أن المتغيرات الجزئية المتعلقة بالبنك نفسه (مثل مصاريفه التشغيلية، حجم موجوداته... الخ) هي الأكثر تأثيراً (شكل 6).

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

شكل (6): المتغيرات المؤثرة في هامش سعر الفائدة في القطاع المصرفي في الدول العربية من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.



المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان محددات صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي العربي، 2019.

أما عن المتغيرات الفرعية المؤثرة في هامش سعر الفائدة لدى البنوك التقليدية في الدول العربية، فالجدول رقم (1) يبينها، حيث يُلاحظ وجود تنوع في المتغيرات الفرعية المؤثرة في هامش سعر الفائدة من دولة لأخرى فيما يخص المتغيرات الجزئية ومتغيرات الصناعة المصرفية، وبدرجة أقل فيما يخص متغيرات السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، في حين أشارت بعض المصارف المركزية إلى وجود متغيرات أخرى مؤثرة في هامش سعر الفائدة تشمل أسعار الفائدة العالمية والإقليمية، وأوضاع المالية العامة، و الإطار التنظيمي والرقابي، واحتياجات الخزينة (جدول رقم 1). أما عن المتغيرات الفرعية المؤثرة في هامش سعر الفائدة لدى البنوك الإسلامية، من ناحية أخرى يبين الجدول رقم (2) المتغيرات الفرعية المؤثرة في هامش سعر الفائدة في القطاع المصرفي الإسلامي في الدول العربية.

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدي القطاع المصرفي في الدول العربية

جدول رقم (1): المتغيرات الفرعية المؤثرة في هامش سعر الفائدة في القطاع المصرفي التقليدي في الدول العربية

المصرف المركزي	متغيرات جزئية	متغيرات الصناعة المصرفية	متغيرات السياسة النقدية	متغيرات اقتصادية كلية	متغيرات أخرى
الأردن	المصاريف التشغيلية، ونسبة إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات. وحجم موجودات البنك.	سعر فائدة الاقراض ما بين البنوك، ونسبة موجودات أكبر خمسة بنوك إلى إجمالي موجودات كافة البنوك.	سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء، ونسبة الاحتياطي الإلزامي.	التضخم والنمو الاقتصادي.	اسعار الفائدة العالمية والإقليمية.
البحرين	سعر الفائدة السائد، والائتمانية، والمخاطر، وتكلفة التمويل.	التنافسية بين المصارف، وطبيعة قاعدة الودائع لدى كل مصرف، وتوفر السيولة.	تأثير سعر الفائدة على الدولار، وتغيير إدارة عمليات السوق المفتوح (إصدار سندات الخزنة)، ومعدل الاحتياطي النقدي	النشاط الاقتصادي، وإدارة الدين العام	-
السعودية	النمو الائتماني، ومتوسط أسعار الفائدة، ونسبة الديون غير العاملة.	النمو الائتماني، ومتوسط أسعار الفائدة، ونسبة الديون غير العاملة.	سعر اتفاقيات إعادة الشراء وسعر معكوس اتفاقيات إعادة الشراء، وسعر اللابور، والتوظيفات لدى مؤسسة النقد.	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ومعدل التضخم، والبطالة.	-
العراق	تعثر الائتمان المصرفي، وتغيير سعر الفائدة على الودائع، وزيادة المخصصات.	-	-	-	-
عُمان	التكاليف التشغيلية، والحصة السوقية، واستيعاب التقنيات الحديثة.	وجود متطلبات إضافية لراس المال فيما يخص البنوك ذات الأهمية النظامية	سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، ووجود سقف	النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والنمو في الأنشطة غير النفطية، وأسعار	أوضاع المالية العامة.

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

	المحلية، والتطورات التقنية المتسارعة توحيد البنوك نحو القروض الإنتاجية والحد من القروض الشخصية	على سعر الفائدة للقروض الشخصية	النفط، وعلاوة الخطر ذات العلاقة بالسلطنة.	
فلسطين	المخاطر، والتكلفة، والنفقات التشغيلية، وحجم السيولة النقدية لدى البنك لكل عملة من العملات الثلاث.	-	ضعف الاستقرار الاقتصادي، ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على التسهيلات الائتمانية.	-
قطر	فائض السيولة، وحجم الودائع، وحجم الإئتمان.	المنافسة.	سعر الفائدة الرسمية.	-
الكويت	حجم ونوع التسهيلات، ونوع وحجم وتركز الإيداعات، وحجم الإيرادات.	المنافسة، وفوائض السيولة، والكفاءة التشغيلية.	سعر الخصم، وسعر الفائدة على الودائع، وتغيرات أسعار الفائدة العالمية.	التغيرات في أسعار الفائدة العالمية.
المغرب	تكلفة السيولة، وتكلفة المخاطر، وتكلفة رأس المال.	المنافسة بين أسعار الاقتراض وأسعار القرض، والتركيز في القطاع، ووجود البنوك في الأسواق الدولية.	نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، وأسعار الفائدة الأساسية، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.	التضخم، والنمو الاقتصادي، والادخار.
	الإطار التنظيمي والرقابي، واحتياجات الخزينة.			

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان محددات صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي العربي، 2019.

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

**جدول رقم (2): المتغيرات الفرعية المؤثرة في هامش سعر الفائدة في القطاع المصرفي
الإسلامي في الدول العربية**

المتغيرات الجزئية	المتغيرات الصناعية المصرفية	المتغيرات السياسية النقدية	المتغيرات الاقتصادية كلية	المتغيرات أخرى	المصرف المركزي
النمو الائتماني، ومتوسط أسعار الفائدة، ونسبة الديون غير العاملة.	النمو الائتماني، ومتوسط أسعار الفائدة، ونسبة الديون غير العاملة.	سعر اتفاقيات إعادة الشراء وسعر معكوس اتفاقيات إعادة الشراء، وسعر اللابور، والتوظيفات لدى مؤسسة النقد.	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ومعدل التضخم، والبطالة.	-	السعودية
تعثر الائتمان المصرفي، وتغير سعر الفائدة على الودائع الاستثمارية، وزيادة المخصصات.	-	-	-	-	العراق
التكاليف التشغيلية، وتوافر الكفاءات الملائمة.	المنافسة بين البنوك الإسلامية وبين النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، وتوفر إطار لإدارة السيولة، وتوفر سبل استثماريه	-	-	توافر إطار مشاريع لكي تمويلها بالطريقة الإسلامية.	عمان
المخاطر، والتكلفة، والنفقات التشغيلية، وحجم السيولة النقدية لدى البنك لكل عملة من العملات الثلاث.	ضعف المنافسة.	عدم وجود سعر فائدة أساسي لغياب عملة وطنية.	ضعف الاستقرار الاقتصادي.	-	فلسطين
فائض السيولة، وحجم الودائع، وحجم الائتمان.	المنافسة.	سعر الفائدة الرسمية.	التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي.	-	قطر

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

الكويت	حجم التمويل، ونوع وحجم وتركز الإيداعات، وحجم الإيرادات.	المنافسة، وفوائض السيولة، والكفاءة التشغيلية.	سعر الخصم، ومعدل العائد على الودائع، وتغيرات أسعار الفائدة العالمية.	النمو الاقتصادي، وصافي حركات التدفقات النقدية مع العالم الخارجي، ونظام سعر الصرف، ومعدل التضخم، والدين الحكومي (العام).	التغيرات في أسعار الفائدة العالمية.
--------	---	---	--	---	-------------------------------------

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان محددات صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي العربي، 2019.

د. قيود تغيير أسعار الفائدة/العائد على التسهيلات/التمويلات:

فيما يخص مدى وجود قيود تحد من قدرة البنوك على تغيير أسعار الفائدة/العائد على التسهيلات/التمويلات (مثل ربط تغيير سعر الفائدة بالتغير بإحدى أدوات السياسة النقدية أو سعر فائدة إقراض ما بين البنوك)، فيوجد لدى العديد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أدوات تحد من تغيير سعر الفائدة. فيما يخص البنك المركزي الأردني، يتم حالياً ربط سعر الفائدة المتغير بالمعدل الشهري لسعر الفائدة الفعلي في سوق الإقراض ما بين البنوك (الانتربنك لليلة واحدة Overnight Interbank Rate) والمعلن من قبل البنك المركزي الأردني. أما مصرف البحرين المركزي، فأشار إلى أن السوق لديه مفتوح ولا توجد أية قيود بهذا الخصوص. بالنسبة لمؤسسة النقد العربي السعودي، فقد بينت أن سعر SAIBOR (سعر الفائدة بين البنوك السعودية) أحد العوامل التوجيهية للبنوك لتحديد سعر الفائدة المحمل على عملائها. أما البنك المركزي العماني، فقد أشار إلى أن هنالك سقف مفروض على سعر الفائدة على القروض الشخصية والبالغ 6 في المائة. فيما يخص سلطة النقد الفلسطينية، فأشار سلطة النقد إلى أن البنوك تقوم بربط أسعار الفائدة لديها بأسعار الفائدة العالمية وخصوصاً (LIBOR). في حين أن مصرف قطر المركزي يبين أن القيود تتمثل في ارتباط القروض بضمان الراتب بسعر المصرف

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

للإقراض، أما باقي القروض فلا توجد قيود تحد من قدرة البنوك على تغيير أسعار الفائدة على الائتمان.

بالنسبة لبنك الكويت المركزي، فقد أوضح أنه يوجد حدود قصوى لأسعار الفائدة على القروض بالدينار الكويتي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي استناداً إلى متطلبات قانونية (حدود قصوى لأسعار الفائدة على القروض الاستهلاكية والاسكانية، وحدود قصوى لأسعار الفائدة على القروض التجارية لغاية سنة، وحدود قصوى لأسعار الفائدة على القروض التجارية لأكثر من سنة)، ويأخذ بنك الكويت المركزي بالاعتبار عند تعيين الحدود القصوى لأسعار الفائدة توفير بيئة مواتية للنمو الاقتصادي وحركة أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية في ضوء انفتاح الاقتصاد الكويتي على العالم الخارجي وعدم وجود قيود على التحويلات الخارجية، ويراقب بنك الكويت المركزي أثر قرارات تعيين الحدود القصوى لأسعار الفائدة على القروض على هوامش الربحية للقطاع المصرفي للتحقق من أن هذه الهوامش مناسبة للمحافظة على الاستقرار المالي.

أما البنك المركزي المصري، فقد بين أنه يتم ربط تغيير سعر الفائدة بالتغير في سعر الإيداع لدى البنك المركزي، وكذلك سعر الإقراض والخصم، كإحدى أدوات السياسة النقدية. في حين أشار بنك المغرب، إلى أن وفقاً لمقتضيات النصوص التنظيمية لبنك المغرب يمكن أن تكون أسعار الفائدة ثابتة أو متغيرة على النحو التالي:

- بالنسبة للقروض التي لا تتجاوز مدتها سنة واحدة، يجب أن يكون سعر الفائدة ثابتاً.
- تتم مراجعة أسعار الفائدة المتغيرة على أساس التغير السنوي في متوسط السعر المرجح لمعاملات الإقراض والاقتراض بين البنوك اليومية التي لوحظت في النصف الأول من العام السابق لشهر المراجعة.

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدي القطاع المصرفي في الدول العربية

- يجب على مؤسسات الائتمان تحديد أسعار الفائدة على القروض المقدمة للعملاء بأخذ بعين الاعتبار:
- التكاليف التشغيلية.
- تكاليف التمويل.
- تكلفة المخاطر الناجمة عن عجز الطرف المقابل عن السداد.
- الحد الأدنى للعائد على رأس المال.

فيما يخص بأدوات البنك المركزي للتدخل في حال كان هناك مغالاة بارتفاع هامش سعر الفائدة/العائد لدى البنوك، إن البنك المركزي الأردني لا يتدخل بأسعار الفوائد كونها محررة، إلا أنه يركز على تحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك لتقليل معدل الهامش. كما تقوم دائرة حماية المستهلك المالي بالرقابة المكتبية والميدانية على البنوك من حيث مراجعة عقود تسهيلات الافراد والوقوف على أية مواد في هذه العقود تتعلق بارتفاع أسعار الفوائد/العوائد وتكون ضد المستهلك المالي، كما يتم متابعة الشكاوى المتعلقة بأسعار الفوائد/العوائد والتأكد من مدى تطبيق التعليمات. بالإضافة الى ذلك تقوم الدائرة بتنفيذ حملات توعوية وتثقيفية تستهدف عدة فئات من المجتمع وتنتظر الى موضوع أسعار الفوائد/العوائد وأنواعها. أما مصرف البحرين المركزي فالموضوع قيد الدراسة حالياً. بالنسبة لمؤسسة النقد العربي السعودي، فتقوم المؤسسة بجمع المعلومات عن المتوسط المرجح لأسعار الفائدة والهوامش وتستخدم هذه المعلومات في مناقشات اجتماعات لجنة السياسة النقدية.

فيما يخص بنك الكويت المركزي، فيقوم بالوقوف على أسباب هذه المغالاة لمعرفة فيما إذا كان ذلك ناتج عن سياسة خاصة ببنك معين أو ظاهرة مصرفية، حيث يتم اتخاذ الإجراءات للحد من هذه الظاهرة. ولكن في ضوء ما ورد بالجدولين رقم (1) ورقم (2)، وفي ضوء وجود منافسة في السوق المصرفي فإن القطاع المصرفي لا

العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدي القطاع المصرفي في الدول العربية

يشهد حالات غير طبيعية تؤثر في معدلات أسعار الفائدة. ومن خلال عمليات التدخل لتنظيم السيولة من قبل بنك الكويت المركزي فإنه يتم المحافظة على استقرار هيكل أسعار الفائدة.

أخيراً، بالنسبة لبنك المغرب، وفقاً لمقتضيات النصوص التنظيمية، عندما يتجاوز إجمالي السعر الفعلي المطبق على العميل الحد الأقصى لسعر الفائدة التقليدي، يطبق بنك المغرب عقوبات مالية على مؤسسة الائتمان. من الممكن أيضاً، في بعض الحالات الخاصة، تطبيق عقوبات تأديبية.

خامساً: الخلاصة والتوصيات:

دأبت العديد من الدول والمنظمات الدولية لدراسة محددات صافي هامش الفائدة في مختلف الدول، كون صافي هامش الفائدة من أهم مقاييس الكفاءة التشغيلية في القطاع المصرفي الذي يُعد أهم مكون في القطاع المالي ناهيك عن حجمه الكبير قياساً في الاقتصادات وخصوصاً في الدول النامية. وتُعتبر الدراسات المتعلقة بالدول العربية فيما يخص صافي هامش الفائدة قليلة، وعليه، تبرز الحاجة لقيام لما يلي:

1. قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث فيما يخص صافي هامش الفائدة للوقوف على محدداته والعوامل المؤثرة فيه، بما في ذلك استخدام نماذج قياسية حول محددات هامش سعر الفائدة في القطاع المصرفي، حيث ستساهم مثل هذه الدراسات صانعي القرار في البنوك المركزية بمعرفة العوامل التي قد تؤثر في صافي هامش الفائدة للبنوك.
2. إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول صافي هامش العائد لدى القطاع المصرفي الإسلامي.

3. تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي من حيث الترخيص المدروس للبنوك التجارية الجديدة بشكل مدروس وحصيف ويأخذ بالاعتبار تخفيض حجم التركيز في القطاع المصرفي نظراً لانعكاس ذلك على ارتفاع صافي هامش الفائدة.
4. أهمية قيام المصارف المركزية بحث البنوك على الاستمرار بتحسين كفاءتها التشغيلية وبشكل يعزز من مساهمتها في تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة بكلف مناسبة.
5. أهمية قيام المصارف المركزية باستخدام أدوات السياسة النقدية بشكل حصيف ويأخذ بالاعتبار أثرها المباشر/غير المباشر على صافي هامش الفائدة.
6. من الأهمية بمكان قيام المصارف المركزية بالتعاون مع اتحادات البنوك التجارية بحث البنوك أدبياً على تخفيض صافي هامش الفائدة المبالغ فيه، كما على البنوك التجارية القيام بمسؤولياتها الأخلاقية تجاه تخفيض هامش سعر الفائدة من خلال تسعير منتجاتها بشكل غير مبالغ فيه وبما يتناسب مع الكلف والنفقات الحقيقية لديها.
7. أهمية قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتنسيق ما بين السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية، بحيث يتم تقييم المخاطر النظامية في النظامين المالي والاقتصادي ودراسة أثر أسعار أدوات السياسة النقدية على تراكم تلك المخاطر قبل تعديلها.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND



مجلس البنوك المركزية والبنوك النقدية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS